واقع الصناعة النفطية في العراق ومتطلباتها المستقبلية

د.عمرو هشام محمد*

واجه الاقتصاد العراقي بصورة عامة والقطاع النفطي بصورة خاصة مشاكل كبيرة منذ عام ١٩٨٠ ،ولعلها كانت بدايات الانحراف في المسارات الاقتصادية ودخول الاقتصاد العراقي مرحلة العسكرة، إذ حدث تراجع كبير في جميع القطاعات تقريباً نتيجة ماتعرض له القطاع النفطي من انتكاسات كبيرة، ونتيجة الضغوطات وسوء الادارة واتباعها طرقاً واساليب متخلفة في الاستكشاف والانتاج والتصدير، وعدم الاستفادة من المستجدات العلمية الحديثة .

كل ذلك يجري في بلد يعتمد على ريع القطاع النفطي بصورة أساسية سواء كمصدرأساسي لايرادات الموازنة الحكومية ، او من خلال مساهمته العالية في الناتج القومي الاجمالي للبلد .

أما إذا أردنا ان نعطي صورة عن الاستثمارات المطلوبة للنهوض بواقع الصناعة النفطية في العراق تحديداً بفروعها المتعددة مع الصناعات الساندة والمكملة لها – كصناعة الكهرباء– ، لوجدنا ان هناك فجوة كبيرة على أرض الواقع يجب ردمها اولاً كي نستطيع الكلام عن البنى التحتية المتوفرة لهذه الصناعة ، وبالتالي الكلام عن آفاق وامكانية ازدهار الصناعة النفطية وما يلزمها من استثمارات اجنبية.

لذا أهتم البحث ببيان واقع الصناعة النفطية العراقية ، وما تواجهه من مشاكل للنهوض بها وصولا الى تبيان أثر الاطار التشريعي كعنصر أساسي في تطوير هذه الصناعة .

وجاء البحث في ثلاث مباحث رئيسة أهتم الأول منها؛ ببحث تطورات السوق العالمي للنفط وكذلك احتياطيات العراق من النفط والغاز، أما المبحث الثاني فانصرف الى واقع الصناعة النفطية في العراق بدءاً بالقدرات الانتاجية مرورا بالقدرات التكريرية وصولا للقدرات التصديرية مع التعريج بشكل سريع على واقع صناعة الكهرباء التي تعد عنصراً مهما في تطوير الصناعة النفطية، أما المبحث الثالث والأخيرفأهتم بالاطار التشريعي مع استعراض لأهم النماذج العالمية

*مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية / الجامعة المستنصرية
www.uomustansiriyah.edu.iq

ودراسة سيناريوهات الارباح النفطية الممكن الحصول عليها نتيجة دخول – متسرع وغير مدروس – للاستثمرات الاجنبية في هذا القطاع.

المبحث الأول : تطورات سوق النفط العالمي واحتياطيات العراق من النفط والغاز:

أولاً : تطورات سوق النفط العالمي

يرى كثير من المحللين والمؤسسات المختصة أن منطقة الشرق الأوسط تعد في خضم طفرة نفطية تعيد الى الأذهان الطفرة النفطية التي تحققت في سبعينات وبداية ثمانينات القرن الماضي ، إلا أن البلدان المنتجة للنفط تتعامل مع العائدات غير المتوقعة لتلك الطفرة – هذه المرة– بقدر من الحكمة بدلاً من إنفاق معظم الأرباح المتأتية منها . ويخلص التقرير الصادر عن البنك الدولي الذي يحمل عنوان " التطورات والآفاق الاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا " أن البلدان المنتجة للنفط تقوم حالياً على نحو متزايد بتحويل الثروة البترولية المحدودة إلى تدفقات لايرادات أطول أجلاً؛ وأن هذه البلدان تبدي كذلك انضباطا في ماليتها العامة عن طريق تكوين المدخرات ، وتسديد مديونيتها ، وإقامة صناديق تثبيت لأسعار النفط.

كما يشير التقرير الى تزايد الروابط الوثيقة بين أسعار النفط ونتائج النمو ، فيما بين البلدان الغنية بالنفط والمستوردة للعمالة ، وهي حقيقة لم تكن كذلك دائماً خلال الفترات السابقة التي شهدت انتعاشاً في أسعار النفط ، وبالنظر الى أن تلك البلدان تعتمد الى حد كبير ستراتيجيات إنمائية مشابهة ، فإنها تشهد حالياً " أثراً مشتركاً للنمو " . فقد ازدادت قيمة الصادرات النفطية للبلدان الغنية بالنفط والمستوردة للعمالة – كما هو الحال فيما يخص المملكة العرابية السعودية والامارات العربية المتحدة والكويت وقطر وليبيا وعمان والبحرين – بأكثر من الضعف في ثلاث سنوات ، إذ نمت من ١٨٦ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠٠٢ الى ٤٤٠ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠٠٥[١] .

وقد حقق العراق أعلى زيادة في ايرادات الصادرات النفطية – إذا ما قورن بدول مجلس التعاون الخليجي – بين عامي ٢٠٠٤ و٢٠٠٥ ، إذ بلغ معدل الزيادة ٦٤ % في المائة عام ٢٠٠٥ فيما يخص العراق و ٥٣% للكويت و٤٣% للملكة العربية السعودية كما يوضح ذلك جدول (١).

جدول (١) الايرادات النفطية لبعض الدول العربية للمدة ٢٠٠٢ – ٢٠٠٥ (مليار دولار)

البلد	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	التغير في العامين الاخيرين %
الامارات	١٦.٦٨	٢٢.١١	٢٩.٦٢	٤١.٥	٤٠.١١
البحرين	٣.٩٦	٤.٦٨	٥.٥٥	٦.٩٧	٢٥.٥٢
الكويت	١٤.٠٦	١٨.٦٣	٢٥.٨٦	٣٩.٦٧	٥٣.٤٣
السعودية	٦٣.٦٢	٨٢.٠٢	١١٠.٤٢	١٥٤.٨٧	٤٠.٢
عمان	٧.٥٢	٧.٩١	٩.٢٣	١١.٠١	١٩.٢٨
قطر	٥.٦٣	٦.٧٢	٨.٥٣	٩.١٣	٦.٩٩
العراق	٩.١٩	٨.٣٥	١٧.٣٣	٢٨.٥	٦٤.٤٦
اليمن	٣.١٥	٣.٤٦	٣.٨٩	٥.٥	٤١.٢٨
مصر	٣.١٦	٣.٩١	٥.٣	٧.٠٥	٣٣.٠٨

المصدر: مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الاسكوا ٢٠٠٥– ٢٠٠٦ ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا(الاسكوا) ، الامم المتحدة ،نيويورك٢٠٠٦ ، ص١١.

إن الزيادة السريعة في أسعار النفط الخام مابين عام ٢٠٠٤ عندما كان سعر البرميل أكثر من ثلاثين دولار أمريكي بقليل ووصوله في سبتمبر/ ٢٠٠٥ الى ما يقارب ٧٠ دولار أمريكي، أي ما يعادل زيادة نسبتها ١٣٣% قد أعاد للاذهان مجدداً ذكريات الطفرة النفطية – أو ما يسميها الغرب الصدمة النفطية الأولى والثانية في عامي ١٩٧٤ و١٩٧٩ وماتلاها – ، مما شجع الكثير من المهتمين بالتنبؤ بأسعار النفط وما يمكن أن تصل أليه من مستويات جديدة وما تتركه من آثار على الاقتصادات المختلفة .وقد حاولت دراسة نشرها صندوق النقد الدولي (Krichene&Noureddine:2006) الربط بين السياسة النقدية وأسعار النفط الخام من خلال نموذج محاكاة يحاول من خلاله تبيان تأثير بعض العوامل منها أسعار النفط ، وأسعار الصرف ، ومعدلات الفائدة ، ليصل الى تأثير السياسة النقدية على أسعار النفط . ونموذج المحاكاة SEM كالآتي[٢] :

الطلب على النفط الخام : $qo_t = y_p Po_t + y_y Y_t + y_i i_t + y_{neer} NEER_t + c_d + u_d$

العرض من النفط الخام : $qo_t = \mu_p Po_t + \mu_{ng} ng_t + c_s + u_s$

وباستثناء معدلات الفائدة ، فان جميع المتغيرات بالصيغة اللوغاريتمية .

qo_t = انتاج النفط الخام بمليون برميل يومياً

Po_t = الاسعار الاسمية للنفط الخام دولار امريكي للبرميل

ng_t = انتاج الغاز الطبيعي بمليار متر مكعب في السنة

Y_t = مؤشر الناتج المحلي الاجمالي GDP للدول الصناعية السبعة G7

i_t = معدل الفائدة السائد في السوق الامريكية

$NEER_t$ = معدل الصرف الاسمي الفعال للدولار الامريكي

تظهر معادلة الطلب على النفط بأنه دالة لسعره وهو أي الطلب على النفط مؤشر كذلك على مدى فاعلية الاقتصاد العالمي ، والذي تم تقديره تقريبيا من خلال الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي GDP للدول الصناعية السبعة G7 ؛ كذلك تم اضافة متغيرات تفسيرية للمعادلة مثل معدلات الفائدة ومعدل سعر الصرف. أما معادلة عرض النفط فهي دالة لسعره أيضاً وكذلك لانتاج الغاز الطبيعي ؛ وكل من c_d c_s , فهي ثوابت المعادلتين ، في حين أن كل من u_d ، u_s هما البواقي .

ثانياً : احتياطيات النفط العراقي وتوزيعها الجغرافي:-

يمتلك العراق احتياطيات نفطية مؤكدة تبلغ على الأقل ١١٥ مليار برميل نفط ، ويكمن المقدار الاعظم من هذا النفط في جنوب البلاد . لكن تقديرات الخبراء تتفاوت بدرجة كبيرة لان الاستكشافات النفطية لم تطل إلا ١٠% من الاراضي العراقية . لكن بعض الخبراء يرى أن المكامن النفطية العميقة الواقع معظمها في منطقة الصحراء الغربية يمكن أن تكون مصادر نفطية اضافية (قد تصل الى ١٠٠ مليار برميل أخرى أو أكثر – حسب بعض الاراء المتفائلة ، وقد لاتتجاوز الـ ٤٥ مليار برميل حسب الاراء غير المتفائلة–) ، لكن هذه المناطق لم يجرِّ استكشافها بعد.

ويتفاوت كثيرا النفط العراقي من حيث نوعيته ، إذ تتراوح الكثافة النوعية فيه مابين ٢٢ درجة (الثقيل) الى ٣٥ درجة (متوسط الخفيف) بحسب مقياس معهد البترول الامريكي API ، ويعود معظم ما يصدره العراق من النفط الخام الى الحقلين الفعاليين الكبيرين الرميلة وكركوك ، إذ يمتد حقل الرميلة الجنوبي بمسافة قصيرة الى داخل الاراضي الكويتية وفيه حوالي ٦٦٠ بئراً تنتج ثلاثة أنواع من النفط ، وهي نفط البصرة الخفيف (٣٤ درجة API) ، والبصرة المتوسط (٣٠ درجة API ويحوي ٢.٦ % كبريت) ، والبصرة الثقيل (يتروح بين ٢٢-٢٤ درجة API و٣.٤ % كبريت)[٣].

هذا وقد تهبط نوعية النفط نتيجة التعامل السيء مع الاحتياطي الخزين ، إذ قد تزداد نسب الماء نتيجة الضخ المفرط – خاصة عند استخدام طريقة الحقن بالماء-، أو اعادة حقن نفط الوقود الزائد ومخلفات المصافي والنفط المنزوع الغاز، مما قد يؤدي الى زيادة في لزوجة النفط مما يجعل استخراجه من الارض أكثر صعوبة وأغلى ثمناً .

تضم حقول النفط الشمالية اضافة الى حقل نفط كركوك ،كلا من حقول باي حسن وجمبور وخباز وعجيل وعين زالة وبطمة وسفاية ، والحقل النفطي العراقي الرئيس الآخر هو حقل شرق بغداد والذي بدأانتاجه عام ١٩٨٩ وبلغ قبل الحرب ٥٠ ألف برميل يوميا من النفط الثقيل ٢٣ درجة API فضلا عن ٣٠ مليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي . والجدول(٢) يبين احتياطات الحقول السوبرعملاقة فقط في العراق .

جدول (٢) الاحتياطات المقدرة والمعروفة لبعض حقول النفط السوبر عملاقة في العراق (مليار برميل)

التسلسل	الحقول	الاحتياطي
أولا	حقول الجنوب :	
	١- حلفاية	٣.٥
	٢- أبن عمر (نهران عمر)	٦
	٣- مجنون	
	٤- غرب القرنة	٢١
	٥- طوبة	١٥

	٦- رطاوي	١ ٢
ثانياً	حقول الوسط: ٧- شرقي بغداد	١١
ثالثاً	حقول الشمال ٨- خور مالة	١
رابعاً	بقية الحقول	غير معروف
	مجموع الاحتياطي المعروف	٦٠ تقريبا

المصدر : www.crudedesigns.org

ثالثاً :احتياطيات الغاز الطبيعي في العراق[٤] :-

يبلغ الاحتياطي المؤكد من الغاز الطبيعي في العراق ١١٠ تريليون قدم مكعب ،أما الاحتياطي المحتمل منه فيبلغ حوالي ١٥٠ تريليون قدم مكعب وأن ٧٠% من احتياطي الغاز الطبيعي العراقي تكون مرافقة للنفط (أي أن الغاز الطبيعي يستخرج بالتزامن مع النفط) ومن الباقي ٢٠% يكون من النوع غير المرافق مع النفط ، والـ ١٠% المتبقية منه هو من نوع غاز القباب Dome Gas ، وقد ظل انتاج الغاز الطبيعي في العراق مقتصراً على الحقول ذات الغاز المرافق للنفط حتى العام ١٩٩٠. بلغ انتاج العراق في عام ١٩٨٩من الغاز الطبيعي ٢١٥ مليار قدم مكعب ،أما في عام ٢٠٠٢ فتراجع ليصل الى ٨٣ مليار قدم مكعب.

وطالما كان الغاز الطبيعي للعراق مرافقا للنفط لذا فأن أي تقدم يحصل باتجاه زيادة انتاج النفط ، سيؤثر مباشرة على قطاع الغاز ويؤدي الى زيادة انتاجه وغالبا ما يتم حرق هذا الغاز وهدره . وتدعو الحاجة في العراق الى استخدام المزيد من الغاز الطبيعي لأغراض توليد الطاقة الكهربائية، وكذلك اعادته الى الآبار لغرض تعزيز جهود استخراج النفط .

أما التوزيع الجغرافي للموارد الرئيسة للغاز الطبيعي، فتأتي من حقول نفط العراق الشمالية وهي – كركوك وعين زالة وبطمة وباي حسن – ، فضلا عن حقول نفط الجنوب وهي – حقول شمال وجنوب الرميلة والزبير– . ويمتلك العراق حقولا تنتج الغاز بشكل لا يرافق النفط مثل حقل الانفال (ينتج ٢٠٠ مليون قدم مكعب في اليوم) بدأ الانتاج فيه منذ آيار ١٩٩٠ ويجري نقله بالأنابيب

الى محطة تكرير الغاز في جمبور بالقرب من حقل كركوك على مسافة ٢٠ ميلا منه. وتضم منابع غاز هذا الحقل ما يقارب ٤.٥ تريليون قدم مكعب من الغاز وأن المؤكد منه هو ٢.٨ تريليون قدم مكعب . وفي تشرين أول ٢٠٠١ أكتشف حقل غاز طبيعي – من النوع غير المرافق للنفط – في عكاشات في المنطقة الغربية قرب الحدود السورية ويقدر مافيه بـ ٢.١ تريليون قدم مكعب من احتياطي الغاز الطبيعي.

يمتلك العراق إضافة الى حقل الانفال أربعة حقول غاز طبيعية غير مقترنة بالنفط هي (جمجمال ، جاريا بيكا ، خشم الاحمر، والمنصورية) وكلها واقعة في محافظتي كركوك وديالى؛ ويقال أن هذه الحقول تضم احتياطيات قابلة للاستخراج تبلغ أكثر من ١٠ تريليون قدم مكعب .

أما القدرة الانتاجية للعراق في مجال الغاز الطبيعي ؛ ففي عام ١٩٨٥ أكتمل مشروع غاز المنطقة الجنوبية ولم يبدأ بالاشتغال إلا في شباط ١٩٩٠ ، وقد تألف من خمس محطات تجميع للغاز وطاقة تكرير تبلغ ١.٥ مليار قدم مكعب في اليوم. وكان الغاز المستخلص قبل الحرب من حقول شمال وجنوب الرميلة ومن الزبير ينقل بواسطة خط أنابيب الى معمل تقطير سوائل الغاز الطبيعي في الزبير طاقته ٥٧٥ مليون قدم مكعب في اليوم، وكذلك الى معمل تكرير في البصرة طاقته ١٠٠ مليون قدم مكعب في اليوم. وقد أضيف في خور الزبير الى منظومة الغاز الجنوبية في العام ١٩٩٠ ، مجموعة أحواض خزن من أجل خزن ١٧.٥ مليون قدم مكعب من غاز البترول الخفيف.

وبعد حرب عام ٢٠٠٣ تدهورت منشآت جمع الغاز وتكريره الى درجة أن الغاز المنتج كان في معظمه يذهب هدراً. ومن المقرر أن يبدأ بالعمل مشروع غاز شمال الرميلة في كانون أول ٢٠٠٣ ، ويهدف المشروع الى زيادة استهلاك الغاز بحوالي ٥٠٠ مليون قدم مكعب في اليوم ، كذلك يتطلع العراق الى تنفيذ خطط لزيادة انتاج الغاز الطبيعي المصاحب للنفط من حقل الزبير وغرب القرنة والى تقليل اشعال الغاز وهدره الذي يمثل ضياعاً وخطراً.

في الوقت الحاضر يمتلك العراق خط أنبوب رئيسي لنقل الغاز الطبيعي تبلغ طاقة النقل فيه حوالي ٢٤٠ مليون قدم مكعب، وينقل الغاز الى بغداد من حقل غرب القرنة وقد أبتدأ عمل خط الانبوب هذا البالغ قطره ٤٨ أنجاً ، العمل في شهر تشرين الثاني ١٩٨٨ ، ولكن لم تكتمل المرحلة الثانية والثالثة بسبب الحرب والعقوبات ، وكان المراد من المرحلتين الاخيرتين من المشروع إمداد تركيا بالغاز . أما منظومة غاز شمال العراق الذي شرع بالعمل بها في عام

١٩٨٣ ، فقد أصيبت بالضرر أثناء حرب الخليج الاولى وأحداث ١٩٩١ في شمال العراق. وتعمل هذه المنظومة على امداد بغداد ومدن عراقية أخرى بالغاز السائل وامداد محطات توليد الطاقة الكهربائية والمعامل الصناعية بالغاز الجاف والكبريت .

المبحث الثاني : واقع الصناعة النفطية العراقية :

أولاً : القدرة الانتاجية للعراق:-

بلغ الانتاج النفطي العراقي ذروته في كانون الأول ١٩٧٩ عندما وصل الى ٣.٧ مليون برميل يوميا، وكذلك في تموز ١٩٨٩ عندما بلغ ٣.٥ مليون برميل باليوم. وبعدما هبط الى أدنى مستوياته في عام ١٩٩١ بدأ الانتاج العراقي من النفط يزداد ببطء ، فبلغ ٦٠٠ ألف برميل يوميا عام ١٩٩٦ . وبعد قبول العراق قي أواخر عام ١٩٩٦ قرار الأمم المتحدة ٩٨٦ والذي أسس لما يعرف ببرنامج النفط مقابل الغذاء، تزايد انتاج النفط العراقي على نحو أسرع فبلغ ١.٢ مليون برميل يوميا في عام ١٩٩٧ وبلغ ٢.٢ مليون برميل يوميا عام ١٩٩٨ وحوالي ٢.٥ مليون برميل يوميا خلال المدة ١٩٩٩-٢٠٠١ ، وازداد الانتاج الشهري في الاشهر الأخيرة من العام ٢٠٠٢ وبداية ٢٠٠٣ وبلغ الذروة عند ٢.٥٨ مليون برميل يوميا في كانون الثاني ٢٠٠٣ قبل الحرب الاخيرة على العراق [٥].

اعتباراً من آيار ٢٠٠٥ ، بلغ الانتاج العراقي الصافي تقديراً ١.٩ مليون برميل يوميا ضمن المجموع الكلي وهو ٢.١ مليون برميل (بما فيه من كميات الماء والنفط المعاد حقنه رغم الافتقاد الى مقاييس الكترونية دقيقة) ويعتقد المحللون – وهذا ما أثبته الواقع لحد الآن– أن الانتاج سيستمر بهذا المعدل مع زيادات بسيطة، وأنه لن يتم الوصول الى حاجز ٤ مليون برميل يوميا قبل انتهاء هذا العقد على الاقل .

ويشكل العراق موقعاً نفطياً جذاباً الى درجة كبيرة إذ لايوجد فيه سوى ١٧ حقلا مطوراً من أصل ٨٠ حقلاً مكتشفاً ومع قليل من الآبار العميقة مقارنة بجيرانه ، وعموما لم يتم حفر سوى ٢٣٠٠ بئراً في العراق (منها حوالي ١٦٠٠ بئرا فقط تنتج النفط فعليا) مقارنة بحوالي مليون بئر في تكساس .

لم يتوفر للعراق في معظم سنوات التسعينات امكانية الحصول على أحدث تقنيات صناعة النفط (مثلاً الحفر الزلزالي الثلاثي الابعاد أو الاتجاهي أو العميق وطريقة الحقن بالغاز). واستخدم العراق بدلاً عن ذلك أساليب هندسية متخلفة (مثل الضخ المفرط ، وحقن الماء الى

درجة التفييض أحياناً) وذلك من أجل ادامة الانتاج . كذلك فقد لحقت أضرار بحقول النفط بعد الحرب الاخيرة جراء أعمال النهب والتخريب كانت مدمرة للغاية وهي السبب في حصول ٨٠% من مجموع تلك الاضرار.

جدول (٣) الطاقة الانتاجية للعراق حسب توزيع الحقول الجغرافي

حقول جنوب العراق	حقول شمال ووسط العراق
شمال الرميلة (٠.٨ مليون برميل يوميا)	كركوك (٥٥٠- ٧٠٠ ألف برميل يوميا)
جنوب الرميلة(٠.٥ مليون برميل يوميا)	باي حسن (١٠٠ – ١٥٠ ألف برميل يوميا)
غرب القرنة (٢٥٠ ألف برميل يوميا)	جمبور(٧٥ – ١٠٠ ألف برميل يوميا)
الزبير(٢٠٠ – ٢٤٠ ألف برميل يوميا)	خباز(٣٠ ألف برميل يوميا)
ميسان/ بزركان(١٠ الاف برميل يوميا)	عجيل (٢٥ ألف برميل يوميا)
مجنون(٥٠ ألف برميل يوميا)	شرق بغداد (٢٠ ألف برميل يوميا)
جبل فوقي (٥٠ ألف برميل يوميا)	عين زالة / بطمة (١٧-٢٠ألف برميل يوميا)
أبو غراب(٤٠ ألف برميل يوميا)	
لحيس (٣٠- ٥٠ ألف برميل يوميا)	

المصدر: نفط العراق ، ترجمة عبد الحافظ عبد الجبار ، سلسلة دراسات مترجمة ، العدد الأول، مركز دراسات وبحوث الوطن العربي ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠٠٥ ،ص ٦٥ .

وقد قدّر خبراء صناعة النفط (قبل الحرب الأخيرة) طاقة العراق الانتاجية المستديمة من النفط بما لايتجاوز ٢.٨ – ٣.٠ مليون برميل يومياً، وطاقته التصديرية بحوالي ٢.٣- ٢.٥ مليون برميل في اليوم (من بينها النفط المهرب). و بصورة تقريبية فإن ما يقارب ٢ مليون برميل في اليوم من الطاقة الانتاجية ما قبل الحرب كان يأتي من حقول نفط الجنوب و ١ مليون برميل في اليوم من حقول النفط الشمالية ، وهذا ما وضحه جدول (٣).

ثانيا: القدرة التكريرية للعراق:

قدرت مجلة النفط والغاز الامريكية طاقة المصافي العراقية في الأول من كانون الثاني ٢٠٠٥ بمقدار ٥٨٧.٥ ألف برميل يوميا من أصل ٧٠٠ ألف برميل يومية وهي الطاقة التصميمية المقررة أصلا. ويمتلك العراق ثمانية مصافٍ لم تحدث في أي منها أضرار مهمة نتيجة حرب ٢٠٠٣ وأكبر ثلاث مصافٍ هي مصفى بيجي (٣١٠ ألف برميل يوميا) ، ومصفى البصرة (١٥٠ ألف برميل يوميا) ثم مصفى الدورة (١١٠ ألف برميل يوميا).

وفي آيار ٢٠٠٥ وقعت شركتان صغيرتان (أحدهما من تكساس والأخرى من جمهورية التشيك) عقوداً لتحديث مصفاة الدورة بلغت قيمتها ١١٠ مليون دولار ومن المقرر أن تزداد طاقة مصانع الدورة الى ١٧٠ ألف برميل يوميا. كذلك أعلن العراق في ١ نيسان ٢٠٠٥ عن خطط لانشاء مصفاة جديدة في البصرة ذات طاقة تبلغ من ٢٥٠ – ٣٠٠ ألف برميل يوميا، وتتنافس ثماني شركات من أجل الحصول على هذا العقد[٦].

ويرى بعض الخبراء أن المصافي العراقية تعمل حاليا بنسبة تتراوح بين ٥٠–٧٠% من طاقتها ، مما يضطر البلاد الى استيراد حوالي ٢٠٠ ألف برميل يوميا من المشتقات الخفيفة بتكلفة تبلغ ٢٠٠ الى ٢٥٠ مليون دولار شهريا[٧] ، ناهيك عما تتكبده الحكومة من نفقات بسبب الدعم لسعر البنزين وإن كان هذا الأخير في تناقص مستمر، فضلا عن عمليات التهريب للنفط الخام وللمشتقات النفطية أحيانا.

ولعل أهم المشاكل التي يواجهها قطاع تصفية النفط يتمثل في نقص المشتقات الخفيفة والنوعية المتدنية للبنزين وارتفاع مستويات التلوث ، وانقطاعات القوة الكهربائية ، ونقص الاستثمارات ، وهيمنة القوة المسلحة والمليشيات على المناطق والفساد الاداري المتفشي وغياب الامن والاستقرار السياسي في البلاد ككل .

ثالثاً: الطاقة التصديرية للعراق:

في الظروف المثالية وبوجود خطوط الانابيب الممتدة في كل من سوريا والسعودية – وهي مغلقة الآن أو تستخدم لاغراض أخرى– تستطيع البنية الخاصة بتصدير النفط العراقي من نقل وتحميل ما يزيد على ٦ مليون برميل يوميا (٢.٨منها عن طريق الخليج ، ١.٦٥ منها عن طريق السعودية ، ١.٦ منها عن طريق تركيا ، وحالي ٣٠٠ ألف برميل يوميا عن طريق الأردن

وسوريا) ، لكن منشآت تصدير النفط العراقية من خطوط أنابيب وموانئ ومحطات ضخ وغيرها قد أصابتها أضرار جسيمة بسبب الحروب الثلاث التي خاضها العراق في عقدين ونيف من الزمن .

في الوقت الحاضر يمتلك العراق طاقة تصديرية تصل لغاية ٢.٥ مليون برميل يوميا(حوالي ٢ مليون برميل عن طريق الخليج العربي، و٠.٣-٠.٥ مليون عن طريق تركيا). وابتداءاً من أواخر ٢٠٠٤ صدّرالعراق حوالي ٤٠% من نفطه الى آسيا، وأكثر من ٣٠%الى أمريكا الشمالية و٢٥% الى أوربا .

وتشمل البنية التحتية للطاقة في العراق، منظومة خطوط الانابيب البالغ طولها ٤٣٥٠ ميلاً وشبكة الطاقة الكهربائية البالغ طولها ١١٠٠٠ ميل، فضلا عن ثلاث موانيء في الجنوب –سيرد ذكرها لاحقا-.

ويعد خط أنابيب كركوك – جيهان (التركي) المزدوج هو أكبر خط لتصدير النفط لدى العراق، إذ يبلغ قطره ٤٠ انجا وطاقته التشغيلية الكاملة ١.١ مليون برميل يوميا ؛ أما الخط الثاني الذي يوازي الاول فيبلغ قطره ٤٦ انجا ويمتلك طاقة قصوى تبلغ ٥٠٠ ألف برميل يوميا ، وكان قد صمم لنقل صادرات نفط البصرة. ومن المؤسف ان خط انابيب كركوك – جيهان ظل هدفا رئيسيا لاعمال التخريب منذ حزيران ٢٠٠٣ ، ويعتقد أن طاقته حالياً لا تتعدى ٦٠٠ ألف برميل يوميا ، ولا يزال يحتاج الى مزيد من الاصلاح .

بين عام ٢٠٠١وآذار٢٠٠٣ ، استخدم العراق وسوريا خط انابيب النفط ذا القطر ٣٢ انجا الممتد الى بانياس والذي أنشأ قبل أكثر من خمسين عاما، وهو يربط بين حقول نفط كركوك الشمالية وميناء بانياس السوري ويصل الى طرابلس في لبنان ، تم استخدامه في هذه المدة لنقل ٢٠٠ ألف برميل يوميا من النفط العراقي القادم معظمه من جنوب العراق الى مصافي سورية في حمص وبانياس . وقد توقف تدفق النفط في هذا الخط بعد حرب ٢٠٠٣ ، وفي آذار ٢٠٠٤ أعلنت مؤسسة داو جونز أن خط الانابيب العراقي السوري جاهز للاستخدام ونقل ٢٥٠ ألف برميل يوميا.

وفي عقد الثمانينات أنشأ العراق خط انابيب آخر يمر عبر المملكة العربية السعودية وينتهي الى البحر الأحمر في ميناء سعودي يقع مباشرة شمال ينبع ويمتلك طاقة استيعابية قدرها ١.٦٥ مليون برميل يوميا، غير أنه أغلق عقب اجتياح العراق للكويت في آب ١٩٩٠ . وفي حزيران ٢٠٠١ صادرت المملكة العربية السعودية ذلك الخط رغم احتجاجات العراق وأعلن ثامر الغضبان

وزير النفط سابقاً في حزيران ٢٠٠٣ عن أمله في تمكن العراق من استخدام الخط ثانية ، لكن السعوديين صرحوا بأنهم غير مستعدين لذلك ، بعد أن قاموا بتحويل الخط واستخدامه في نقل الغاز الطبيعي الى مدينة ينبع الصناعية لاستخدامه في الاغراض الداخلية.

ولغرض بلوغ أمكانيات التصدير للحدود القصوى والسماح بنقل شحنات النفط الى الشمال أو الى الجنوب أنشأ العراق في عام ١٩٧٥ (خط انابيب ستراتيجي)، ينقل النفط بالاتجاهين وبسعة ١.٤ مليون برميل يوميا؛ ويتكون خط الانابيب هذا من خطين متوازيين سعة كل منها ٧٠٠ ألف برميل يوميا وتساعد منظومة الشمال – الجنوب هذه على تصدير خام كركوك الشمالي عن طريق الخليج العربي ، وتسمح كذلك بشحن خامات الرميلة عبر تركيا. وفي أثناء حرب الخليج ١٩٩١ تعرض هذا الخط الستراتيجي الى العطب في منطقة حديثة بعد تدمير محطة الضخ K–3 إضافة الى تدمير أربع محطات ضخ في الجنوب . وفي حزيران ٢٠٠٣ قدرت شركة نفط الشمال ان اصلاح محطة الضخ K–3 واستئناف تشغيل خط الانابيب الستراتيجي سيتطلبان وقتاً طويلاً ، اضافة الى ان المنظومة قد تحتاج الى تحديث.

ولابد من الاشارة الى وجود خط آخر قديم هو خط انابيب الموصل – حيفا الذي تم انشاؤه في الثلاثينات من القرن الماضي وطاقته القصوى تصل الى ١٠٠ ألف برميل يومياً، الا أنه ظل مغلقا منذ انشاء ما يعرف بدولة (اسرائيل) في عام ١٩٤٨ ،الا أن القسم العراقي مهمل منه أما القسم الاردني فقد بيع كحديد خردة وأعلن الاردن أن الخط هذا لم يعد موجوداً [٨].

أما اذا اردنا التعرف على الطاقة التصديرية للعراق من الجنوب ، فيمتلك العراق ثلاث محطات أو موانئ لتحميل النفط وهي : ميناء البصرة (البكر سابقاً) ، وميناء خور العمية ، وميناء خور الزبير الذي يتعامل أساسا مع الاقمشة والملبوسات الجاهزة ومقادير صغيرة من النفط ، إضافة الى سوائل الغاز الطبيعي وغاز البترول المسيل،وميناء البصرة هو الأكبر ويمتلك أربعة مراسي ذات سعة ٤٠٠ ألف برميل باليوم، وقد تمت معالجة أضرار الحرب وصدر هذا الميناء نهاية عام ٢٠٠٤ ما مقداره ١.٦ مليون برميل يوميا من أصل طاقة التحميل المقررة أصلا لهذا الميناء والبالغة ٢مليون برميل يوميا. وفي بداية آذار ٢٠٠٤ تم اعادة فتح خور العمية أمام تصدير النفط بطاقة ابتدائية بلغت ٣٠٠ – ٤٠٠ ألف برميل يوميا بعد الاصلاح الكامل له .

جدول (٤) قيمة الصادرات النفطية العراقية وكميتها بعد عام ٢٠٠٣

السنة	الفصول	قيمة الصادرات بملايين الدلارات	الصادرات (مليون برميل/ اليوم)	سعر البرميل الواحد U.S $
٢٠٠٤	الربع الأول	٣.٦٩٧	١.٤٨	٢٦.٧٨
	الربع الثاني	٤.٤٤٠	١.٥٨	٣٠.٢٣
	الربع الثالث	٤.٢٧٠	١.٣٥	٣٣.٣٧
	الربع الرابع	٤.٩٢٣	١.٥١	٣٦.٠٢
	المجموع	١٧.٣٣٠	١.٤٨	٣١.٦٠
٢٠٠٥	الربع الأول	٤.٣٦٣	١.٤٩	٣٢.٦١
	الربع الثاني	٥.٣٣٢	١.٣٥	٤١.٩٨
	الربع الثالث	٧.٠٩٦	١.٤٦	٥١.٨٣
	الربع الرابع	٦.٣٣١	١.٣٨	٤٩.٢٦
	المجموع	٢٣.١٢٢	١.٤٢	٤٣.٩٢
٢٠٠٦	الربع الأول	٥.٤٣٦	١.١٧	٤٩.٧٨
	الربع الثاني	٧.٧٩٥	١.٤٦	٥٨.٠٦
	الربع الثالث	٩.٣٨٣	١.٦٦	٦١.٨٦
	الربع الرابع	٧.١٨٨	١.٤٩	٥١.١١
	المجموع	٢٩.٨٠٢	١.٤٤	٥٥.٢٠
٢٠٠٧	الربع الأول	٦.٣٥٦	١.٤١	٥٥.٢٠

المصدر: - Iraq : Statistical Appendix , IMF Country Report No. 294 ,Washington D.C. , August 2007, p.p.16.

رابعاً : الصناعات الساندة للصناعة النفطية (واقع صناعة الكهرباء) :-

تتميز الطاقة الكهربائية بخاصيتين رئيستين ؛ أولهما، أنها موحدة في جميع أنحاء العالم ، وبالتالي يمكن شراؤها وبيعها في أي وقت . وثانيها ، أن تخزينها صعب وبالتالي يجب استهلاك كل الطاقة المولدة بمجرد توليدها . وعليه نشأت فكرة إقامة أسواق عالمية للطاقة ، إذ تقوم دولة ما بالتعاقد مع دولة – أو دول – أخرى لشراء احتياجاتها الآنية من الطاقة عند الحاجة اليها ، أو بيع الطاقة الفائضة عن احتياجاتها.

ويستلزم نجاح سوق للطاقة وجود عدد من المقومات الأساسية تتمثل في ارتباط شبكات الكهرباء ببعضها، ووجود اتفاقيات لتبادل الطاقة والقدرة بين الدول . ورغم سير الدول العربية نحو تحقيق البنية الاساسية لهذه السوق ، إلا أن هناك أمور مهمة تبقى لازمة لتفعيل هذه السوق ، مثل فتح الباب أمام القطاع الخاص لتوليد الكهرباء ، وفي فصل قطاع النقل عن قطاع التوليد ، ووجود هيئة مستقلة للرقابة على قطاع الكهرباء ، وفي وجود جهات متخصصة تكون مهمتها تنشيط حجم التبادل التجاري خاصة بين الدول غيرالمتجاورة.

وفي الوقت الذي يعاني العراق من نقص شديد سواء في التوليد ومشاكل كبيرة بالنقل منها تعرض خطوط النقل لهجمات تخريبية ، وتأمين حياة العاملين في هذا القطاع وتوفير الوقود اللازم لبعض المحطات ، والتجاذبات السياسية بين مسؤولي المحافظات العراقية نفسها ، وضعف الاستثمارات في هذا المجال ، وعزوف الشركات الاجنبية عن العمل في العراق بسبب الوضع الأمني ، واستشراء الفساد الاداري في هذا القطاع الحيوي بالذات ، ناهيك عن زيادة الطلب المحلي بسبب ارتفاع المستوى المعاشي للمواطن ، وسياسة الاستيرادات المفتوحة بدون ضرائب للسلع الكهربائية مما أدى الى زيادة في الاستهلاك المحلي ، كل ذلك يقابله ضعف في جانب العرض لتلبية الطلب المتزايد .وهذا ما يبينه الجدول الآتي .

جدول (٥) انتاج العراق السنوي من الكهرباء (ميغا واط Megawatt)

السنة	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦
انتـــــاج الكهرباء	٤١.٥٣٣	٤٧.٩٦٣	٣٦.٦٤٤	٤٣.١٥٤	٤٥.٩٤١	٤٨.٢٦٢

المصدر : : - Iraq : Statistical Appendix , IMF Country Report No. 294 ,Washington D.C. , August 2007, p.p.5.

وللتغلب على المشاكل الكثيرة في قطاع الطاقة الكهربائية قد يكون الربط مع شبكات الدول المجاورة للعراق أحد الحلول المهمة لتقليص حجم المشكلة خاصة إذا علمنا أن هناك مزايا اقتصادية وفنية للربط الكهربائي ، أهمها[٩] :

١- يسمح بتقليل القدرة الاحتياطية – التي تمثل الفرق بين قدرة التوليد المتاحة والحمل الأقصى – في كل شبكة، ويؤدي من ثم الى تخفيض الاستثمارات الرأسمالية اللازمة لتلبية الطلب دون المساس بدرجة الأمان والاعتمادية في الشبكات المرتبطة ، وذلك نظراً لأن خط الربط يشكل قدرة توليد إضافية للشبكات المرتبطة .

٢- يسمح بتقليل الاحتياطي الدوار[١٠] مع الحفاظ على مستوى أمان الشبكة نفسه، ومن ثم تخفيض تكاليف التشغيل، وذلك لأنه بامكان الشبكات المرتبطة الاستفادة من كامل الاحتياطي الدوار المتوافر في تلك الشبكات، إذ أن احتمال حدوث خلل مفاجئ في آن واحد في أكثر من شبكة هو احتمال ضئيل للغاية.

٣- يجعل من الشبكات المترابطة شبكة واحدة أكثر اتساعاً وذات استقرار أفضل ، إذ أن الشبكة المرتبطة أقدر من الشبكة المنفردة على استعادة استقرارها بعد الاضطرابات أو الحوادث الكبيرة.

٤- يسمح بالاستفادة من اختلاف أنظمة التوليد عندما يغلب على إحدى شبكات التوليد الكهرومائي، ويغلب على الشبكة الأخرى التوليد الحراري، إذ بالامكان التقليل من تأثير السنوات التي بها ندرة مائية في الدول التي تعتمد على الطاقة المائية.

٥- يسمح بالاستفادة من اختلاف أوقات الذروة الفصلية والاسبوعية واليومية، إذ عادةً ما تكون أحمال الذروة للشبكة المرتبطة أقل من حاصل جمع أحمال الذروة للشبكات المنفصلة .

ويؤدي هذا بدوره الى تقليل التكاليف التوليدية للكيلو وات ساعة خلال أوقات الذروة نظراً لعدم الحاجة الى تشغيل وحدات التوليد الأقل كفاءة، والتي تستخدم عادةً لتلبية أحمال الذروة. فضلا عن الآثار البيئية نتيجة تقليل انبعاثات الغازات العادمة والملوثة للبيئة نتيجة استخدام وحدات التوليد الأكثلا كفاءة.

والجدول (٦) يبين الوفورات نتيجة كل من المنافع الاقتصادية الرأسمالية والتشغيلية نتيجة الربط الكهربائي بين الدول العربية ، علماً أن الجدول لا يتضمن الوفورات في التكاليف الرأسمالية لمشروع ربط العراق بكل من سوريا وتركيا ، والتي تقدر بحوالي ١.٥ مليار دولار، والناتجة عن الاستغناء عن تركيب وحدات توليد تقدر بحوالي ٢٥٠٠ م.و.

جدول (٦) المنافع الاقتصادية الرأسمالية والتشغيلية الناجمة عن الربط الكهربائي

المشروع	الوفر في قدرات التوليد المطلوبة (م.و.)	الوفورات للمنافع الاقتصادية الرأسمالية (مليون دولار)	الوفورات السنوية للمنافع الاقتصادية التشغيلية (مليون دولار)
الربط المصري – الآردني	٢٣٠	١٤٤	٢.٠
الربط الأردني – السوري	٢٦٠	١٧٠	٨.٠
الربط السوري – اللبناني	١٥٠	٦٨	٧.٥
الربط السوري – التركي	٧٠	٣٥	١.٨
الربط المصري – الليبي	٢٤٠	١٢٥	١.٦
الربط الليبي – التونسي	١١٠	٦٧	٢.٥
الربط المغربي – الاسباني	٣٠٠	١٥٠	٧٤.٨
الربط الخليجي	٥١٠٠	٣٠٠٠	٢٢.٠

المصدر : صندوق النقد العربي ،التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، سبتمبر (أيلول) ٢٠٠٥ ، ص ١٨٢ – ١٨٣ .

المبحث الثالث : الأطار التشريعي وآفاق استثمار النفط في العراق

أولاً :الوضع القانوني لاتفاقيات تطوير حقول النفط المعقودة مع الشركات الأجنبية:-

لقد تفاوض العراق قبل حرب الخليج الأخيرة عام ٢٠٠٣ ، لابرام عقود بعدة مليارات من الدولارات مع شركات صينية وفرنسية وروسية ، وقدّر المصرف الالماني بأن ما قيمته ٣٨ مليار دولار من العقود تم توقيعها، وكانت تخص تطوير حقول جديدة ذات طاقة انتاج قصوى تبلغ ٤.٧ مليون برميل يومياً في حالة تحقق هذه العقود (وكان المصرف الالماني يرى ذلك الاحتمال بعيد التحقق). في الوقت الحاضر لم يعد هناك أساس قانوني لتلك الاتفاقيات مما زاد درجة عدم اليقين لدى الشركات المهتمة في القيام بأعمال ففي العراق ، مما يتطلب توفير أسس قانونية سليمة وثابتة وقيام وضع أمني مستقر ، وحكومة فعالة لتحسين المناخ الاستثماري في البلاد واعادة الثقة للشركات الاجنبية للعودة ومزاولة نشاطها في البلد.

في كانون أول ٢٠٠٤ منحت الشركة العامة للمشاريع النفطية العراقية عقداً بقيمة ١٥٠ مليون دولار، الى شركة تركية من أجل تطوير حقل سد خور مالة ، والذي يهدف الى زيادة انتاج الحقل من ٣٥ ألف برميل يوميا الى ١٠٠ ألف برميل يوميا ، كذلك منحت الشركة العامة للمشاريع النفطية العراقية في نيسان ٢٠٠٥ عقداً الى شركة كندية من أجل المساعدة على تطوير حقل حمرين ، الذي يقع جنوب غرب كركوك، ويمتلك قابلية انتاج تبلغ ٦٠ ألف برميل يوميا أو أكثر. في كانون الثاني ٢٠٠٥ منح العراق عقوداً الى عدة شركات وهي (انداركو ، دوم ، و فايتول) لتقييم حقل صوبة – لحيس في جنوب العراق الذي يحوي على ٢ مليار برميل نفط ، ومن المؤمل أن يتم في نهاية المطاف توقيع عقد تطوير يهدف الى زيادة انتاج الحقل من ٥٠ ألف الى ١٩٠ ألف برميل يومياً.

وفي كانون الثاني ٢٠٠٥ أيضاً، قام اتحاد من عدة مؤسسات وهي شل وBHP بيليتون وتايكريس بيتروليوم ، بتوقيع عقد مع وزارة النفط العراقية من أجل زيادة الانتاج من منطقة ميسان – وهي التي تضم حقل حلفاية – ، وقد حظيت حقول نفط أصغر تضم أقل من ٢ مليار برميل من الاحتياطي باهتمام شركات نفط أجنبية أخرى ، وتضمنت حقول الناصرية وطوبة والرطاوية والغراف والعمارة والنور وغيرها [١١].

وقد وافق برلمان إقليم كردستان العراق في منتصف آب (أغسطس)/ ٢٠٠٧ على قانون النفط والغاز لإقليم كردستان، وكانت حكومة الإقليم قد وافقت بدورها على خمسة عشر اتفاقا–على الأقل – لمشاركة الإنتاج مع شركات نفطية أجنبية حتى قبل صدور هذا القانون، أو حتى قبل الموافقة على القانون النفطي الاتحادي الذي لا يزال قيد البحث في البرلمان العراقي في بغداد – عند كتابة هذا البحث –. ووقعت حكومة الإقليم ثلاثة اتفاقات لمشاركة الإنتاج في ٢ تشرين الأول (أكتوبر) /٢٠٠٧ مع كل من شركة «هيرتج» الكندية لقطعة ميران، التي يقدر الاحتياط النفطي فيها بنحو مليار برميل من النفط الخام، وتبعد هذه المنطقة ٣٠ كيلومتراً عن حقل طق طق.

ووافقت شركة «هيرتج» التي لديها امتياز سابق في الإقليم على تشييد مصفاة نفط صغيرة في منطقة امتياز ميران بطاقة ٢٠ ألف برميل يومياً على أساس تقاسم الملكية ٥٠ – ٥٠ في المئة مع حكومة الإقليم وبشرط الانتهاء من إقامة المصفاة خلال سنتين من تاريخ التوقيع. ومنحت حكومة الإقليم الشركة الفرنسية «بيرينكو» امتياز تطوير قطعة سندي – أميدي المحاذية للحدود التركية. ومنحت حكومة الإقليم اتفاقاً لمشاركة الإنتاج إلى شركة «هنت أويل» الأميركية (وهي أول شركة أميركية تحصل على عقد من هذا النوع في الإقليم). ولكن على خلاف بقية الاتفاقات التي تم الإعلان عنها حتى الآن، لم تنشر حكومة الإقليم أو الشركة المعنية معلومات عن منطقة الامتياز المعنية [١٢] .

وتعد هذه الاتفاقات مثيرة للجدل خاصة في ضوء عدم اقرار القانون الاتحادي للنفط والخام ، إذ تتعرض هذه العقود للطعن في مدى قانونيتها، والجدير بالذكرأن مسودة قانون النفط والغاز التي ثارت نقاشان وجدالات واسعة حولها بصورة عامة وفيما يتعلق بالمادة ٤٠ بصورة خاصة، فقد أشارت هذه المادة إلى " العقود القائمة " وجاء النص كالآتي بفقرتيه أ وب [١٣] :

الفقرة أ– تتولى الهيئة المختصة في أقليم كردستان مراجعة جميع عقود **التنقيب والانتاج** المبرمة مع أية جهة قبل نفاذ هذا القانون لتكون منسجمة مع الاهداف والاحكام العامة له لتحقيق أعلى منفعة اقتصادية للشعب العراقي مع مراعاة الظروف الموضوعية التي أبرمت فيها وذلك خلال فترة لا تزيد عن ثلاثة أشهر من صدور القانون ، ويتولى **مكتب المستشارين المستقلين** تقييم العقود المشار اليها في هذه المادة بعد المراجعة ويكون رأيه ملزما فيما يتعلق بالتعامل مع هذه العقود .

الفقرة ب – استثناءاً من احكام الفقرة (أ) أعلاه، على الوزارة مراجعة جميع عقود **التنقيب والانتاج** المبرمة مع أية جهة قبل نفاذ هذا القانون لتكون منسجمة مع الاهداف والاحكام العامة له وأن تعرضها بعد المراجعة على **المجلس الاتحادي للنفط والغاز** خلال فترة لا تزيد عن ثلاثة أشهر من صدور القانون للتأكد من تحقيق أعلى منفعة اقتصادية للشعب العراقي وليتخذ المجلس الاتحادي قراره بصحة المراجعة ونفاذ العقود .

وبين انتظار صدور قانون أو تشريع للثروة النفطية والمعدنية وبين الاستعجال في ابرام الاتفاقيات ، قد يكون من المفيد الاستعانة ببعض التجارب الدولية في عملية منح التراخيص ، كي لا تقع الحكومات المحلية أو الحكومة المركزية منخلال اصدار تشريعات وقوانين متعجلة لا تراعي مصالح العراق في الأمد البعيد والمتوسط والقريب. ونورد في هذا المجال **النموذج النرويجي في منح التراخيص والمشاريع المشتركة** [١٤]**؛ والذي يتصف بالسمات الآتية:-**

- مدة الاستكشاف ست سنوات، ويمكن تمديدها الى عشر سنوات وفق شروط محددة.
- صيغة التعاقد هي مشاريع مشتركة تكون الدولة شريكا فيها.
- تصر الدولة على أن تختار جهة التشغيل، وعلى غيره من الحاصلين على التراخيص أن يوقعوا اتفاق تشغيل مع تلك الشركة.
- تستطيع الدولة أن تقرر حصتها من المشروع .
- النظام المالي يفرض ضرائب تذهب مباشرة الى الدولة.
- لا تطلب أية علاوات مالية .
- يتم التفاهم مقدماً على كل شيء أثناء عملية التعاقد ما عدا برنامج العمل، إذ أنه قابل للتفاوض.
- تصر الحكومة على تنوع المرخص لهم في كل مشروع من المشاريع ، ويشمل ذلك توليفة من شركات نفط وطنية ودولية ، لأن كل شركة منها تجلب الى المشروع خبرة مختلفة وتعمل كل منها رقيباً على الأخريات .
- تنفذ الدولة قبل الشروع بالتفاوض مع شركات النفط ومن خلال مديرية النفط الوطنية، مسحاً زلزالياً وتقييماً للمخاطر وغيرها من الدراسات الفنية لتقدير قيمة أي عقد. وعندما تدعى شركات النفط لتقديم عطاءاتها، فإنها تطالب بتقديم تقييماتها وبرامجها المقترحة.

ثانياً : سيناريوهات الربح والخسارة في حالة نفط العراق:-

في يوم ٢٢ آيار ٢٠٠٢ وفي مقابلة مع مجلة بلاتز – وهي مصدر بارز للمعلومات عن الصناعة النفطية– أكد وكيل وزارة النفط العراقية حينذاك وجود تقديرات أعلى للاحتياطي العراقي عما هو معلن ،" قد تتجاوز ٣٠٠ مليار برميل عندما يتم استكشاف جميع مناطق العراق ، مما يجعل العراق المالك رقم ١ لاحتياطي النفط في العالم "[١٥].

إن نفط العراق هو الأرخص في العالم في تكلفة انتاجه ، إذ لا تتجاوز تكلفة انتاج البرميل الواحد سوى دولار واحد . والسيناريو الأول الذي سنعرضه يفترض حصول الشركات الخمس الكبرى في صناعة النفط – وهي شركة أيكسون الامريكية ثم الشركتان البريطانيتان العملاقتان شل وبرتش بتروليوم والشركة الفرنسية الضخمة توتال ، ومن ثم شركة جفرون الأمريكية – أرباحاً سنوية تتراوح بين ٨٠ –٩٠ مليار دولار في السنة الواحدة بافتراض : احتياطي النفط العراقي ٣٥٠ ملياربرميل ؛ وقيمة النفط ٣٠ دولار للبرميل ، والربح الصافي للشركات ٧٥ % ؛ وحصة الشركات ٦٠ % في الانتاج في حين يذهب الباقي الى الحكومة العراقية أي حصتها تكون ٤٠%.

ورقم الربح المقدر هذا للشركات هو أعلى من مجموع الأرباح السنوية المحققة للشركات الخمس الكبرى في سنة ٢٠٠٣ التي تمتاز بربحية عالية. واذا أخذنا بالاعتبار أن حقول النفط الاخرى في العالم آخذة بالنضوب الفعلي في غضون العقدين القادمين ، لذا فان انتاج العالم من النفط سيعتمد بشكل متزايد على الاحتياطي الهائل الموجود في منطقة الخليج العربي، وعندئذ سيشكل العراق نسبة كبيرة من الامدادات النفطية في العالم – قد تبلغ أكثر من ٣٠ % [١٦].

في ٢٨ كانون الثاني ٢٠٠٤ ، نشرت جريدة الغارديان البريطانية مقالاً استخدم فيه مؤلفه (جيمس بول) أربعة متغيرات مستقلة لحالة احتياطي النفط العراقي ، ومعدل الايجار ، ومعدل الاستخراج ، ومعدل ايجار النفط لبحث السيناريوهات المحتملة في حالة الصناعة النفطية العراقية، وكما يظهر من الجدول الآتي .

جدول (٧) الحالات المختلفة للمتغيرات الأربعة

احتياطي النفط العراقي – مليار برميل–	معدل ايجار النفط – دولار للبرميل –	معدل الاستخراج	حصة الشركة الخاصة من الايجار
١١٢	٢٠	%٦٥	%٤٠
٢٠٠	٣٠	%٧٠	%٥٠
٣٠٠	٣٥	%٧٥	%٦٠
٤٠٠	٤٠	%٨٠	%٧٠

المصدر: - James A. Paul, The Iraq Oil Bonanza : Estimating Future Profits , Global Policy Forum , Berlin , November 2003.

ويستخدم الجدول (٨) المتغيرات الأربعة سالفة الذكر لاعطاء تقديرات للارباح المحتملة لشركات النفط في العراق. ولأجل أن ندرك ضخامة هذه الارباح لابد من الاشارة الى أن أرباح أكبر خمس شركات نفطية في العالم في عام ٢٠٠٢ عن عملياتها في جميع أرجاء العالم كانت ٣٥ مليار دولار؛ أما في عام ٢٠٠٣ – الذي امتاز ببداية صعود أسعار النفط من جديد– فقد حققت شركة ايكسون رقما قياسيا هو ٢٢ مليار دولار وهو أعلى رقم لأرباح في العالم ، وهو أكبر من مجموع أرباح شركات جنرال موتور، وفورد، وديملر كريسلر، وتويوتا مجتمعة.

والسيناريوهات التي يعرضها الجدول (٨) تبين بالنتيجة أن اجمالي الارباح للشركات العاملة في العراق خلال مدة تراكمية تبلغ ٥٠ سنة ستكون أرقاما هائلة تتراوح في أقل السيناريوهات تفاؤلاً ما يقارب الـ ٦٠٠ مليار دولار ، وأكثر السيناريوهات تفاؤلاً يبلغ ٩ تريليونات دولار أمريكي ، والسيناريو الأكثر احتمالا من وجهة نظر – جيمس بول– يحقق ٤.٧٢٥ تريليون دولار لهذه الشركات .

جدول (٨) المردودات المحتملة لشركات النفط الاجنبية خلال خمسين سنة (ملياردولار)

التقديرات الاحتمالية	اجمالي الارباح خلال المدة	معدل الربح السنوي
النهاية المنخفضة	٥٨٢	١٢
المدى المتوسط الواطئ	١٧٥٠	٣٥
المدى المتوسط المرتفع	٤٠٥٠	٨١
المدى الأكثر احتمالاً	٤٧٢٥	٩٥
النهاية المرتفعة	٨٩٦٠	١٧٩

المصدر: James A. Paul, The Iraq Oil Bonanza : Estimating Future Profits , Global Policy Forum , Berlin , November 2003.

الخاتمة :

تواجه الاقتصاد العراقي تحديات كثيرة منها؛ تدني الاستثمارات، وارتفاع نسب البطالة في المؤسسات والشركات والمعامل المعروضة للاستثمار، وارتفاع معدلات التضخم، وانخفاض الناتج المحلي، وتدهور القطاعات الانتاجية بسبب الدمار الذي أصابها نتيجة الحروب أو بسبب التقادم ، وتدني مستويات العاملين من الناحية الفنية والمعيشية، وعدم تشابك القطاعات ليكمل بعضها الاخر.

وقد اعترف الأميركيون بالإخفاق في إعادة بناء قطاعي البترول والكهرباء العراقيين، وأن أمامهما فترة طويلة جداً ليتعافيا، وتشير بعض التقديرات إن العراق بحاجة إلى ٥٠ مليار دولار لتطوير قطاعي الطاقة والكهرباء رغم أن صحيفة واشنطن بوست تقول إن أميركا أنفقت ٦ مليارات دولار على تطوير هذين القطاعين منذ احتلال العراق حتى الآن أي لمدة ٤ سنوات. وقالت الصحيفة الأميركية إن حكومة بوش ركزت على خطة إعادة بناء للعراق تتكلف ٥. ٤٤ مليار دولار لإصلاح وتطوير قطاعي البترول والكهرباء والآن قاربت خطة إعادة البناء على الانتهاء، ولايزال العراق في حاجة إلى ٢٧ مليار دولار لتحديث قطاع الكهرباء و٢٠ مليار دولار أخرى للبنية التحتية للبترول، قد تصل إلى ٣٠ مليار دولار، وذلك وفق تقديرات حكومية أميركية ؛ ويشيرمكتب محاسبة الحكومة صاحب هذه التقديرات إلى أن

العراق سوف يستغرق حتى ٢٠١٥ ليستطيع إنتاج ٦ ملايين برميل بترول يوميا ويكون لديه الكهرباء الكافية لتحقيق ذلك الهدف، وفي أحسن تقدير يمكن للعراق ذلك بين ٢٠١٠-٢٠١٣[١٧].

وقال صندوق النقد الدولي ان النمو الاقتصادي في العراق أبطأ من المتوقع، في حين يصارع البلد لزيادة انتاج النفط فوق مستواه الحالي والبالغ مليوني برميل يوميا.

وأضاف الصندوق أن مستقبل اقتصاد العراق يتوقف بصورة حرجة على تحسن الوضع الامني.

وتوقع الصندوق وصول معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي للعراق الى ٦.٣ بالمئة في ٢٠٠٧ بزيادة طفيفة من ٦.٢ بالمئة في ٢٠٠٦.

وأوضح الصندوق أن التضخم السنوي لاسعار المستهلكين زاد الى حوالي ٦٥ في المئة بنهاية ٢٠٠٦ من ٣١.٥ في المئة نهاية ٢٠٠٥ وذلك أساسا جراء نقص المعروض من السلع ولاسيما في منتجات الوقود.

وأوضح أن التضخم الاساسي الذي يستبعد أسعار الوقود والنقل مرتفع أيضا عند حوالي ٣٢ في المئة، وساهمت جهود لاحتواء التضخم وتخفيف نقص الوقود منذ ذلك الحين في تقليص معدل التضخم الى ٤٦ في المئة في يونيو حزيران ٢٠٠٧ في حين هبط معدل التضخم الاساسي الى ١٩ في المئة.

وعلى المستوى المحلي أقرت وزارة التخطيط بأن قيمة مايستورده العراق من المشتقات النفطية تبلغ (٧) مليارات دولار سنويا، علماً بأن هذه المبالغ تأخذ مايقارب اربعة اخماس المنهاج الاستثماري السنوي للدولة والبالغ" ١١ " مليار دولار، ويعزى ذلك الى عدم انشاء اي مصفى لتكرير النفط منذ اربع سنوات وحتى الان، فقد اشار معظم خبراء الاقتصاد بأن جميع مصافي النفط القائمة في البلد تتميز بصغر طاقاتها الانتاجية، وان حرمان البلد من اية طاقات انتاجية جديدة لتكرير النفط والاقتصار على تصديره الى الخارج يعد أمراً غريباً وسيئاً في منطقة تعد من أقدم مناطق الشرق الاوسط انتاجا للنفط ، علماً ان العراق يأتي في المرتبة الاخيرة بالنسبة لطاقة تكرير النفط مقارنة مع بلدان العالم النفطية. بعد أن كانت القراءة الاولية للمسح الصناعي المتعلق بتكرير إنتاج النفط، تشير بأن هذه الصناعة شهدت تطوراً ملحوظاً في فترة محدودة من السنين امتدت من سنة ١٩٥٠ . ١٩٧٢ من القرن المنصرم.

إذ زاد انتاج المشتقات النفطية أكثر من ثمانية اضعاف عن السنين التي سبقت التاريخ اعلاه، وقد جاءت هذه الزيادة نتيجة لتوسيع طاقات المصافي القائمة انذاك إذ لم يقتصر التطور في صناعة النفط في المرحلة المذكورة على كمية المشتقات النفطية المنتجة، بل طرأ تغيير محسوس في بنية المنتجات النفطية يتكون من بنزين السيارات والكيروسين ونفط الوقود.

ومن زاوية اقتصادية فأن تطور صناعة وطنية لتكرير النفط في بلد كالعراق تنطلق اهميتها من اعتبارات عدة؛ اهمها سد احتياجات السوق المحلية من المنتجات النفطية، وكذلك الحصول على موارد اضافية من خلال عمليات تصدير الفائض من المنتجات، وهذا يعني تنويع صادرات العراق والدخول الى ميدان تصدير المواد المصنعة وعدم الاقتصار على تصدير النفط الخام، وبالتالي تحسين ميزان المدفوعات، وهذا يعني إحداث التوازن الذي يعد هدفاً من اهداف السياسة الاقتصادية.

أما من الجانب الفني فأن قيام صناعة متطورة لتكرير النفط في العراق سيمكنه من مضاعفة وارد الطن الواحد من النفط الخام بحوالي عشرة اضعاف عند بيعه كمنتجات نفطية، وفي نفس الوقت فأن قيام صناعة وطنية لتكرير النفط سوف تساعد على نقل المعرفة التقنية واكتساب الخبرات الفنية، والتدريب على العمليات الصناعية المعقدة بالنسبة للطبقة العاملة في العراق مما يسهم في إيجاد خبرات فنية متطورة في البلد، وان صناعة تكرير النفط تعد مستخدماً كبيراً بالنسبة لصناعة استخراج النفط من اليد العاملة، اذ يتطلب انتاج طن واحد من النفط المكرر حوالي ثلاثة اضعاف مايتطلب استخراج طن واحد من النفط الخام من اليد العاملة وهذا يعني ان تطوير صناعة وطنية لتكرير النفط الخام في العراق سيخلق فرص التشغيل لليد العاملة. وبصورة عامة يمكن تلخيص **أولويات السياسة النفطية المطلوبة لاصلاح أوضاع قطاع النفط والغاز بالآتي** :-

- الفصل بين مهام وزارة النفط وشركة النفط الوطنية الواجب تأسيسها- أو إعادة هيكلة الشركة على أقل تقدير- .
- اعادة تعمير وتأهيل الحقول والمنشآت النفطية .
- اضافة طاقات انتاجية جديدة.
- استكمال برامج الاستكشاف والتنقيب عن النفط.
- استخدام الغاز الطبيعي في أوسع القطاعات الاقتصادية .
- اضافة طاقات تكرير جديدة لسد احتياجات الطلب المحلي ولأغراض التصدير.

- تدريب وتأهيل الكوادر النفطية بصورة مستمرة .
- تشجيع القطاع الخاص العراقي على العمل في الصناعة النفطية بمختلف مراحلها وفروعها
- استكمال التشريعات القانونية والاطار التشريعي للقوانين المنظمة للاستثمار الاجنبي في هذا القطاع في ضوء المصلحة الوطنية العراقية العليا، وعدم التسرع في تشريع قوانين قد لا تخدم المصلحة الوطنية العراقية على المدى البعيد.

الهوامش والمصادر:

[١] الشرق الأوسط يتمتع بطفرة نفطية ، أخبار وإعلام ، موقع البنك الدولي ، ٨/ ٧ / ٢٠٠٦.

[٢] Krichene & Noureddine , World Crude Oil Markets : Monetry Policy And The Recent Oil Shock ,working paper No.62 , IMF , W.ashington D.C.2006 , p.p7 -8 .

[٣] نفط العراق ، ترجمة عبد الحافظ عبد الجبار ، سلسلة دراسات مترجمة ، العدد الأول، مركز دراسات وبحوث الوطن العربي ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠٠٥ ،ص٥٩ – ٦٠ .

[٤] المصدر السابق ، ص ٨١ – ٨٣ .

[٥] المصدر السابق ،ص ٦٢ .

[٦] المصدر السابق ، ص ٧٩– ٨٠ .

[٧] قسم الأخبار الاقتصادية ، موقع دليل العراق www.iraqdirectory.com.

[٨] نفط العراق ، ترجمة عبد الحافظ عبد الجبار ، مصدر سابق ص ٦٧ – ٧٠ .

[٩] صندوق النقد العربي ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، سبتمبر (أيلول) ٢٠٠٥، ص١٧٣.

[١٠] يمثل الاحتياطي الدوار في لحظة ما : الفرق بين اجمالي قدرات وحدات التوليد المتزامنة على الشبكة والحمل الأقصى في تلك اللحظة.

[١١] نفط العراق ، ترجمة عبد الحافظ عبد الجبار ، مصدر سابق ، ص ٧٤ – ٧٦ .

[١٢] الآثار المترتبة على العقود النفطية لحكومة إقليم كردستان العراق، دار الحياة ٢٠٠٧/١٠/١٤ ، الأخبار الاقتصادية ، موقع دليل العراق www.iraqdirectory.com.

[١٣] مسودة قانون النفط والغاز المعدة من اللجنة في ١٥ شباط ٢٠٠٧ .

[١٤] الثروة النفطية العراقية والتنمية الاقتصادية والتحول الى الديمقراطية ، مجلة الحكمة، العدد ٤٠ ، السنة الثامنة ، ٢٠٠٥ ، ص١٤ .

[١٥] جيمس بول ، حروب النفط السبعة من أجل السيطرة على العراق، نفط العراق ، ، ترجمة عبد الحافظ عبد الجبار ، سلسلة دراسات مترجمة ، العدد الأول، مركز دراسات وبحوث الوطن العربي ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠٠٥ ،ص ٤٧ .

[١٦] المصدر السابق ، ص ٣٤ و ص ٤٨ .

[١٧] الاميركيون يعترفون بالاخفاق باصلاح قطاع البترول العراقي ، البيان الامارتية ٢٠٠٧/ ٠٩ / ٠٣ ، الاخبار الاقتصادية ، ، موقع دليل العراق www.iraqdirectory.com .

- James A. Paul, The Iraq Oil Bonanza : Estimating Future Profits , – 17 Global Policy Forum , Berlin , November 2003.

- Iraq : Statistical Appendix , IMF Country Report No. 294 –18 ,Washington D.C. August 2007.

19– www.crudedesigns.org.

٢٠– مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الاسكوا ٢٠٠٥– ٢٠٠٦ ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا(الاسكوا) ، الامم المتحدة ، نيويورك:٢٠٠٦ .